

9,3 ملايين دينار صافي ربح «الخليج للتأمين» في 2012 بربحية 50,54 فلساً للسهم



فرقد الصانع

أعلنت شركة الخليج للتأمين امس عن تحقيق صافي ربح بقيمة 9,3 ملايين دينار بما يعادل 50,54 فلساً للسهم الواحد، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 بارتفاع نسبة ربحية 30,4٪ بالمقارنة مع ربح بقيمة 7,1 ملايين دينار عن العام الماضي.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25/25 (25 فلساً للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهة الرقابية الأخرى. وقد ارتفعت حقوق المساهمين خلال العام أيضاً بنسبة 9,6٪ أو 6,4 ملايين دينار لتصل إلى 73 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 بالمقارنة مع 66,5 مليون دينار في 2011 وذلك بعد توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 20/20 نقداً و 5٪ أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011. وحقت قيمة الأقساط

بالمقارنة مع السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال رئيس مجلس الإدارة لشركة الخليج للتأمين فرقد عبدالله الصانع: «تعكس نتائج هذا العام النمو الذي حققته الشركة ما يعزز قدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها. كما يتماشى ذلك مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التامينية لعملائنا في جميع الأسواق التي نتواجد فيها مدعوماً باستراتيجيتنا الهادفة للتوسع الإقليمي وزيادة حصتنا السوقية محلياً وإقليمياً».

وأضاف الصانع بالقول: «لقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الدعم المستمر من العملاء الكرام وثقتهم بإدارة الشركة وخدماتها، وبفضل دعم المساهمين الكرام لاسيما شركة مشاريع الكويت (القابضة) - كيبكو - وشركة فيرفاكس الشرق الأوسط وتفاخي وإخلاص موظفي الشركة الذين تقدم لهم جميعاً بالشكر والتقدير».

المكتتية ارتفاعاً خلال العام 2012 بنسبة 8,6٪ بالمقارنة مع العام الماضي لتصل إلى 145,4 مليون دينار بزيادة قيمتها 11,5 ملايين دينار. وبلغ صافي قيمة الاستثمارات والسويولة 147,3 مليون دينار كما في نهاية العام 2012 بارتفاع نسبته 8,4٪ وقيمتها 11,4 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2011.

كما حقق صافي الاحتياطيات الفنية للشركة ارتفاعاً بقيمة 8 ملايين دينار وبنسبة 10٪ ليصل إلى 88,2 مليون دينار كما في نهاية العام 2012 بالمقارنة مع 80,2 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2011 وهو ما يدعم الأنشطة التشغيلية للشركة ويحمي حقوق حملة وثائقها وبالتالي يعزز من قدرة الشركة على تحمل المخاطر الطارئة التي قد تطرأ في المستقبل.

وارتفع مجموع الميزانية ليصل إلى 298,3 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 بزيادة قدرها 31,6 مليون دينار ونسبته 11,8٪

الثاقب: تركيز «الإينماء» على الجانب التشغيلي والعقاري ساهم في ارتفاع أرباحها بنسبة 122,6٪ خلال العام 2012



عماد الثاقب خلال عمومية «الإينماء العقارية»

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الإينماء العقارية عماد الثاقب أن الشركة تسعى للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتعددة الموجودة في السوق المحلي لتحقيق ريادتها في القطاع العقاري مع التركيز على عقود الخدمات الأمنية وتطوير مصنع الخلط الجاهز ليوكب متطلبات البناء الحديثة من مضخات وخلاطات. وأضاف الثاقب في تصريح صحفي أمس خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدتها الشركة بنسبة حضور بلغت 73,72٪ أن «الإينماء» تواصل خططها منذ 3 سنوات من خلال التركيز على الجانب التشغيلي والعقاري المحلي مما ساهم في ارتفاع أرباح الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2012 بنسبة 123٪ مقارنة بارتفاع الجانب التشغيلي إلى ارتفاع العام 2011 بالإضافة إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية والسدي ففز بنسبة 37٪. وأوضح أن الشركة حصلت على إدارة مجمع الوطنية وهو مشروع واعد حيث جاء وفق دراسة معدة من قبل الشركة متوقفاً أن يحقق إيرادات تفوق المتوقع وسيجون احد الأدوات الاستثمارية المميزة في الشركة خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن الشركة تركز على الجانب التشغيلي في خلال إدارة وبيع وشراء العقارات والصيانة والحراسة والخلط الجاهز وإدارة مجمع الوطنية كذلك توسعة الأنشطة الاستثمارية. ونوه إلى أن الشركة كانت تملك 12 عقاراً في عام 2009 والآن ارتفعت الملكية إلى 23 مليون دينار بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع

إنشائية ومقاولات بقيمة 73,7 مليون دينار بإنفاق ذاتي من الشركة.

وعن خطة التنمية وتأثيرها على سوق العقار أفاد الثاقب بأن الحكومة جادة في تفعيلها وهناك سعي لتنفيذ المشاريع مما سيعزز بالإيجاب على السوق العقاري ويساهم بالتبعية في تحريك الأنشطة الموازية للعقار.

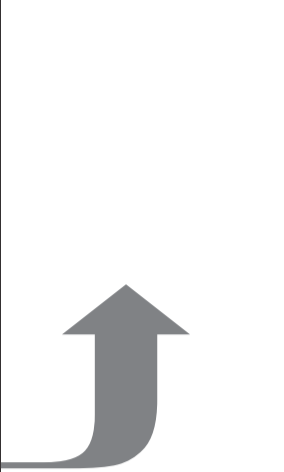
وقال أن العقار وصل إلى مرحلة سريعة محددة وسيظل عليها لفترة حين وجود فرص استثمارية أخرى تجذب معها بالتبعية المستثمرين فبقيل الطلب على العقار فتهدأ الأسعار. وفي تقرير مجلس الإدارة أشار الثاقب إلى حصول الشركة على 5 مشاريع جديدة بقيمة إجمالية قدرها 61,1 مليون دينار وتم ترسية مشروع آخر على الشركة بقيمة 17,4 مليون دينار وجرى التعاقد عليه بالإضافة إلى قيام الشركة بتطوير مصنع الخلط الجاهز حيث يعتبر من أفضل المصانع الموجودة بدولة الكويت. وأضاف أن

الشركة تعمل حالياً لتطوير 7 عقارات بقيمة 5,9 ملايين دينار

وتنفذ مشاريع إنشائية ومقاولات بـ 73,7 مليون دينار

ويعتبر من أفضل المصانع الموجودة بدولة الكويت. وأضاف أن

تقرير البورصة اليومي حالة من الهدوء الحذر تسود تعاملات السوق.. والقيمة تنخفض 16,6٪



أرقام ومؤشرات

18.02 نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,28

0.06 نقطة انخفاض المؤشر الوزني بنسبة 0,01

2.82 نقطة انخفاض مؤشر «كويت 15» بنسبة 0,27

300.8 مليون سهم تم تداولها بقيمة 24,4 ملايين دينار

بعد العطلة وقد يشهد مستويات جديدة على جميع مؤشرات العامة ومتغيراته. من جانب آخر أنهى المؤشر السعري تعاملات أمس على نمو نسبته 0,28٪ بإقفاله عند مستوى 6404,82 نقاط رابحاً نحو 18 نقطة، فيما أنهى المؤشر الوزني على انخفاض طفيف نسبته 0,01٪ بإقفاله عند مستوى 428,75 نقطة خاسراً 0,06 نقطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 في نهاية التعاملات بنسبة 0,27٪ بإقفاله عند مستوى 1028,88 نقطة بخسائر بلغت 2,8 نقطة تقريباً، وبلغ حجم التداولات في نهاية التعاملات 300,84 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 424,51 مليون سهم في الجلسة السابقة، بتراجع بحوالي 24,48 مليون دينار مقابل 29,35 مليون دينار تقريباً في الجلسة الماضية، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 2,8٪، أما الصفقات فبلغ عددها عند الإغلاق 5953 صفقة مقابل 6916 صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض بحوالي 13,9٪.

وفيما يخص أداء الأسهم فقد تصدر سهم «المستثمرون» قائمة أنشط التداولات على مستوى الكميات والصفقات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية التعاملات 54,53 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 455 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1,03 مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 2,6٪ تقريباً، وجاء سهم «أهلي متحد» على رأس قائمة أنشط القيم حيث بلغت قيمة تداولاته في نهاية الجلسة 2,1 مليون دينار تقريباً تحققت بتنفيذ 212 صفقة على نحو 11,68 مليون سهم، مع ارتفاع للسهم بحوالي 4,6٪، أما أكثر الصفقات، فكانت على سهم «الخليجي» وبلغ عددها عند الإغلاق 642 صفقة تمت على نحو 55,74 مليون سهم حققت قيمة تداول بحوالي 2,8 مليون دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 4,1٪، كما استطاع سهم «الرباطة» أن يتصدر قائمة أعلى الارتفاعات بنسبة 9,3٪ تقريباً بإقفاله عند مستوى 118 فلس رابحاً 10 فلس.

وحول أداء قطاعات السوق خلال جلسة تداولات أمس ارتفعت مؤشرات 8 قطاعات تصدرها قطاع «الصناعة» بنمو نسبته 0,78٪، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى تصدرها قطاع «الرعاية الصحية» بانخفاض نسبته 2,01٪، بينما استقرت مؤشرات الـ 3 قطاعات المتبقية عند نفس مستويات اقفالاتها السابقة.

● محمود فاروق

شهدت جلسة تداولات سوق الكويت للأوراق المالية تبايناً في أداء مؤشرات العام للأيام الثاني على التوالي فيما شهدت المتغيرات انخفاضاً ملحوظاً في أدائها وذلك على إثر استمرار حالة الهدوء النسبي لوتيرة نشاط التداولات في ظل عزوف المحافظ والصناديق عن تداول الأسهم القيادية الأمر الذي انعكس على نفسيات المتداولين بأخذ مزيد من الحذر خلال التداولات اليومية عبر إجراء عمليات بيع وشراء في خلال جلسة واحدة وسط حالة من التركيز على الأسهم الرخيصة للاستفادة من عوائدها اليومية التي تحققها العديد من الأسهم دون 100 فلس وهو ما يسمي بالنمط المضاربي الذي مازال يسيطر على تداولات السوق منذ بداية العام إلا أنه لا يدعو إلى القلق حيال أي عملية سقوط حر للمؤشرات خاصة حالة من التركيز على الأسهم الرخيصة من نقاط المقاومة التي كان آخرها 6300 نقطة استعداداً للصعود وتجاوز 6500 نقطة خلال الـ 3 أشهر المقبلة كما أشرفنا في تقاريرنا السابقة حيث وصل السوق إلى مستويات جيدة قد يصعبها عمليات تصحيحية خلال فترات معينة ولكننا نستكون محدودة وليست موسعة كما يعتقد البعض وهو الأمر الذي تبينه المعطيات العامة للمؤشرات من خلال الرسوم البيانية التي تؤكد على إيجابية الوضع العام للسوق وأنه في حالة استعداد تام للصعود ولكن بوتيرة هادئة حتى لا تحدث فجوات سريعة نتيجة قفزات المؤشر غير المبررة وبالتالي تنهي المؤشرات والمتابع لجلسة تداولات أمس يلاحظ أنه على الرغم من حالة الحذر التي تنتاب العديد من أوساط المتعاملين إلا أن هناك أريحية من الأوضاع العامة للبلاد خاصة بعد تأجيل استجوابات مجلس الأمة إلى دور الانعقاد المقبل الأمر الذي انعكس بالإيجاب على نفسيات العديد من أوساط المتعاملين نتيجة حالة الاستقرار السياسي التي تشهدها البلاد حالياً فضلاً عن النتائج الإيجابية التي أعلنت عنها العديد من الشركات والبنوك عن السنة المالية الماضية بالإضافة إلى الأوضاع الجيدة التي تشهدها البورصات الخليجية من عمليات صعود في مؤشرات العام فجميعها عوامل إيجابية تدعو إلى التفاؤل بما سيحدث خلال الفترة المقبلة، علماً بأنه من المتوقع أن يشهد السوق عمليات جني أرباح وهي التي تسبب العطلات الرسمية بمناسبة أعياد هلا فبراير وهو أمر طبيعي لا يدعو إلى القلق حيث سيستعيد السوق رونقه

إعلان عن بيع العقار بالمزاد العلني

يعن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2013/3/13م - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2011/293 بيوغ/2.

المرفوعة من: البنك الأهلي الكويتي
ضد: محمد يوسف عبدالرحمن الرومي

- أولاً - أوصاف العقارات،**
- العقار الأول: يقع العقار بمنطقة أمفرة الصناعية تحت رقم أ ح 533/11 بموجب العقد رقم 37 التقييمية رقم 213 ومساحته 24700 م² والعقار يطل على ثلاث شوارع والجهة الرابعة جار محاطة بسور خارجي من الماني له باب من الحديد والصاج ولها باب آخر على الشارع الجانبى والنسور بدائخة شبرات من الكبريت شنتل مخازن وقرر الحارس انها مخازن تكييف ويوجد بها شبرات كبريت عبارة عن مطابخ متقلة مخزنة وباقى المساحة أرض فضاء وممرات.
 - العقار الثاني: يقع العقار بمنطقة أمفرة الصناعية تحت رقم 20778 عقد رقم 21 قسيمة رقم 156 ومساحته 4950 م² والعقار يطل على شارعين زاوية وجد يستل كمصنع طابوق استميت وجد مجهز ويعمل وينتج وله سور خارجي.
 - العقار الثالث: يقع العقار بمنطقة أمفرة تحت رقم 60 عقد رقم 78 قسيمة رقم 221-142-141 وجد العقار مندمج مع بعضه ومساحته 5000 م² والعقار يستل كمصنع طابوق استميت.
 - العقار الرابع: يقع العقار بمنطقة الشويخ الصناعية تحت رقم 292 عقد رقم 270 قسيمة رقم 42 ومساحته 987,5 م² والعقار يطل على شارع واحد ويتكون من دور أرضي + أول.
- * الدور الأرضي يتكون من
- محل يستل شركة جي إف سي للتجارة العامة والمقاولات يفتح على مخزن داخلي.
 - محل يستل لتجارة الصحن الكرتونية.
 - باقي المساحة تتكون من غرفة عزابي مؤجرة للغير وكذلك الدور الأول ويوجد تكييفات وحدات وبعض الغرف.

ملحوظة - جميع العقارات سائلة الذكر تباع بها حق الانتفاع فقط.

يبدأ المزاد للعقار الأول بثمان أساسي مقداره (مليونان ومائتان ألف دينار كويتي) (2200000 د.ك.) ،
يبدأ المزاد للعقار الثاني بثمان أساسي مقداره (سبعمئة ألف دينار كويتي) (700000 د.ك.)
يبدأ المزاد للعقار الثالث بثمان أساسي مقداره (سبعمئة وخمسون ألف دينار كويتي) (750000 د.ك.)
يبدأ المزاد للعقار الرابع بثمان أساسي مقداره (أربعمائة وخمسون ألف دينار كويتي) (450000 د.ك.)

- ثانياً - شروط المزاد**
- أولاً: ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
- ثانياً: يجب على من يعتمد القاضى عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
- ثالثاً: هان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كامل على الأقل ولا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
- رابعاً: في حال ايداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
- خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزايد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزايد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
- سادساً: إذا لم يتم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالمعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
- سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزايد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- ثامناً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
- تاسعاً: يقرر الراسي عليه المزايد أنه عين العقار معاينة ناهية للجهالة.

- تتبيه**
- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون من المرافعات.
 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً بالمعيار بقيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزايد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

«التجاري» يشارك كلية الحقوق احتفالها بالأعياد الوطنية



جانب من مشاركة «التجاري» في احتفالات كلية الحقوق بالأعياد الوطنية

بلوحاته الفنية التي تحاكي التراث الكويتي القديم لاسيما أن الأسبوع الوطني والتراتى الذي نظمته كلية الحقوق في آنسبوع مع تنظيم البنك لفعاليات وأنشطة حملة «يا زين ترائنا» للسنة الثانية على التوالي والمستمرة حتى 28 فبراير 2013. وفي ختام الزيارة قامت عميد كلية الحقوق د.احمد الفارسي ورئيس مكتب العلاقات العمومية بالبنك التجاري والوفد المرافق لهم بزيارة جناح البنك الذي تميز

بالمناسبات المرتبطة بإحياء التراث الكويتي القديم لاسيما أن الأسبوع الوطني والتراتى الذي نظمته كلية الحقوق في آنسبوع مع تنظيم البنك لفعاليات وأنشطة حملة «يا زين ترائنا» للسنة الثانية على التوالي والمستمرة حتى 28 فبراير 2013. وفي ختام الزيارة قامت عميد كلية الحقوق د.احمد الفارسي ورئيس مكتب العلاقات العمومية بالبنك التجاري والوفد المرافق لهم بزيارة جناح البنك الذي تميز

بالمناسبات المرتبطة بإحياء التراث الكويتي القديم لاسيما أن الأسبوع الوطني والتراتى الذي نظمته كلية الحقوق في آنسبوع مع تنظيم البنك لفعاليات وأنشطة حملة «يا زين ترائنا» للسنة الثانية على التوالي والمستمرة حتى 28 فبراير 2013. وفي ختام الزيارة قامت عميد كلية الحقوق د.احمد الفارسي ورئيس مكتب العلاقات العمومية بالبنك التجاري والوفد المرافق لهم بزيارة جناح البنك الذي تميز

قام البنك التجاري الكويتي برعاية احتفال كلية الحقوق بالأعياد الوطنية والذي نظمته مكتب العلاقات العامة تحت عنوان «الأسبوع الوطني والتراتى» برعاية وحضور القائم بأعمال عميد كلية الحقوق د.احمد الفارسي. وجاءت رعاية «التجاري» لهذا الحدث ضمن حملة «يا زين ترائنا» للسنة الثانية، تلك الحملة التي تركز على الاهتمام بالتراث الكويتي القديم وإحياء الموروث الشعبي الكويتي الأصيل. ويهذه المناسبة صرح عميد كلية الحقوق د.احمد الفارسي - إدارة الإعلان والعلاقات العامة أمانى الورد قائلة: «نحن سعداء في البنك التجاري الكويتي بمشاركة طلبة كلية الحقوق والهيئة التدريسية والإدارية احتفالاً بهم بمناسبة عزيزة على قلوبهم وقلوبنا جميعاً ألا وهي احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية وما وكنب ذلك من تنظيم الكلية للأسبوع الوطني والتراتى». وأكدت الورد أن البنك لا يدخر وسعاً في رعاية كل